



هيئة الموارد الوراثية النباتية

الدورة السادسة

روما، ١٩-٢٠/٦/١٩٥٥

مستخرجات من تقارير الأجهزة الفنية في المنظمة
وتقرير الدورة الثامنة بعد المائة لمجلس المنظمة:
المسائل المتعلقة بهيئة الموارد الوراثية النباتية

بيان المحتويات

الصفحات

1	تقرير الدورة الحادية والعشرين للجنة مصايد الأسماك (روما، ١٠-١٣/٣/١٩٩٥) الفقرات ٦٦-٦٨
1	تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة الغابات (روما، ١٣-١٦/٣/١٩٩٥) الفقرة ٤٢
2-3	تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة (روما، ٢٧-٣١/٣/١٩٩٥) الفقرات ٣٨-٤١
4	تقرير الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس (روما، ٥-١٤/٦/١٩٩٥) الفقرة ١٥



تقرير الدورة الحادية والعشرين للجنة مصايد الأسماك

روما، ١٠-١٢/٢/١٩٩٥

٦٦ - قدمت الأمانة الوثيقة COFI/95/10 وطلبت المشورة من اللجنة بشأن توسيع نطاق التفويض الممنوح لهيئة الموارد الوراثية النباتية ليشمل فئات أخرى من الكائنات المستخدمة في الأغذية والزراعة.

٦٧ - رحبت اللجنة من حيث المبدأ باقتراح توسيع نطاق التفويض الممنوح لهيئة الموارد الوراثية النباتية ليشمل فئات أخرى من الكائنات المستخدمة في الأغذية والزراعة، وإن كانت بعض الوفود ترى أن ذلك التوسيع لا يزال يعتبر سابقاً لأوانه. ولوحظ أن كثيراً من القضايا المحيطة بتوسيع نطاق الهيئة سوف يعرض ويناقش بمزيد من التفصيل في لجنة الزراعة، وطرحت توصية بهذا المعنى، وأقرت اللجنة بأن هناك مشاكل تتعلق بهذا التوسيع مقصورة على قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية ينبغي التصدي لها ومعالجتها.

٦٨ - أيدت اللجنة إنشاء فريق عامل أو فريق خبراء لاسداء المشورة إلى لجنة مصايد الأسماك والمنظمة حول أفضل كيفية لاسماج المصايد وتربية الأحياء المائية في الهيئة بعد توسيعها. وطرحت توصية بإبلاغ لجنة مصايد الأسماك بأي عمل تقوم به المنظمة بخصوص الموارد الوراثية السمكية، كما طرح اقتراح بإجراء تقييم دقيق للآثار العملية والمالية التي قد تترتب على توسيع نطاق تفويض الهيئة. كما أوصت اللجنة بتطبيق منهج الخطوات المتدرجة في اسماج الموارد المائية في الهيئة الجديدة لدى انشائها، وحين يتوفر الدعم اللازم للاستفادة من آلية الأفرقة العاملة المكونة من الخبراء التقنيين. غير أن اللجنة لاحظت أنه يتعين تشغيل هذه الأفرقة بطريقة واضحة وشفافة وأنه لا بد من وجود ممثلين عن البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتم الاعتراف بالمنظمة كجهة ملائمة للقيام بدور أمانة الهيئة بعد توسيعها.

تقرير الدورة الثانية عشرة للجنة الغابات

روما، ١٢-١٦/٢/١٩٩٥

٤٤ - وقد أحيطت اللجنة علماً بالاقترح الداعي إلى توسيع ولاية لجنة الموارد الوراثية النباتية في المنظمة، لتشمل فئات أخرى من الكائنات المستعملة في الأغذية والزراعة. كما شددت على أهمية مواصلة أنشطة مجموعة خبراء الموارد الوراثية الحرجية نظراً لدقة تخصص المناهج والاستراتيجيات في هذا الميدان.

تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة

(روما، ٢٧-٣١/٣/١٩٩٥)

توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتشمل الفئات الأخرى من الكائنات المستخدمة في الأغذية والزراعة (٤)

٢٨ - ولاحظت اللجنة أن الدورة السابعة بعد المائة للمجلس قد ناقشت إمكانية توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتشمل فئات أخرى من الكائنات ذات الأهمية للأغذية والزراعة. وأعدت اللجنة إلى الأذهان أن المجلس قد أثار في تلك الدورة عددا من المسائل، وأنه أحال الموضوع إلى لجان الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وكذلك إلى لجنة البرنامج والمالية، حتى يمكن مناقشته مرة أخرى في دورته الثامنة بعد المائة بناء على هذه التعليقات. وعندئذ يستطيع المجلس تقديم توصيات إلى المؤتمر، وهو الهيئة المخول لها الت في إمكانية توسيع الاختصاصات. وقد ردت الأمانة على المسائل التي أثارها المجلس في الوثيقة COAG/95/5 Supp.1 التي ناقشتها اللجنة.

٢٩ - وقد وافقت اللجنة على أن توصي المجلس، في دورته الثامنة بعد المائة، بتوسيع اختصاصات الهيئة لتشمل فئات أخرى من الكائنات ذات الأهمية للأغذية والزراعة، وتشجيع المجلس على أن يوصي المؤتمر بأن يفعل ذلك في دورته الثامنة والعشرين التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام. بيد أنها أوصت كذلك بأن تنفذ الاختصاصات الموسعة من خلال عملية تدريجية تبدأ بالموارد الوراثية الحيوانية. وسوف تتمكن «هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة» بعد توسيعها، من تقديم المشورة إلى منظمة الأغذية والزراعة بشأن التنوع البيولوجي، وتقديم المساعدات التقنية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء. ورأت اللجنة أيضا أنه بغية الإبقاء على جهة وصل واضحة في كل قطاع، فإنه ينبغي أن يعاون الهيئة بعد توسيعها جماعات عمل قطاعية، يتوافر فيها التوازن الجغرافي بشأن الموارد الوراثية للنباتات والحيوانات والغابات ومصايد الأسماك. ولم يحدث اتفاق في الرأي بشأن ما إذا كان ينبغي تشكيل جماعات العمل هذه من ممثلين للحكومات أو من خبراء فنيين يعملون بمفهوم الشخمية.

(٤) الوثيقتان: COAG/95/Inf.5 و COAG/95/5 Supp.1

٤٠ - واتفق كذلك على أنه لا ينبغي لمنط توسيع اختصاصات الهيئة أن يؤثر سلبيا على العمليات الهامة الجارية في إطار هيئة الموارد الوراثية النباتية لتعديل التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية، والاعداد للمؤتمر الفني الدولي الرابع للموارد الوراثية المقرر عقده في يونيو/حزيران ١٩٩٦. لذلك فإن اللجنة تقترح على المجلس أن يبدأ توسيع الهيئة عام ١٩٩٦، وأنه يمكن الشروع في دراسة الطرق العملية لتنفيذ الاختصاصات الموسعة في أوائل ١٩٩٦ على الأقل، أو خلال الدورة العادية السابعة للهيئة في أبريل/نيسان ١٩٩٧ على الأكثر. وينبغي مواصلة تحليل الآثار المالية لذلك، وتضمينها في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤١ - واقترح أن تشرع المنظمة، في الفترة من الآن وحتى تصبح الهيئة مستعدة فعليا لتوسيع اختصاصاتها، وفي ضوء قرار المؤتمر بشأن طبيعة جماعات العمل، والجدول الزمني للعملية التدريجية، في اجراء دراسات وتحليلات تفصيلية ابتداء من ١٩٩٦ لتسهيل تنفيذ قرار المؤتمر. ويمكن أن يتولى هذه المهام جماعتان فئتان مؤقتتان تشكلان بصورة خاصة بعد قرار المؤتمر مباشرة، الأولى للموارد الوراثية الحيوانية، والثانية للموارد الوراثية السمكية في مرحلة تالية. وتعرض توصيات هاتين الجماعتين على لجنتي الزراعة ومسايد الأسماك. أما في حالة الغابات، فهناك بالفعل مجموعة خبراء، بهذا الشأن عرضت وجهات نظرها على لجنة الغابات.

تقرير الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس (روما، ٥-١٤/٦/١٩٩٥)

تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة (روما، ٢٧-٣١/٢/١٩٩٥)

١٥ - وأوصى المجلس بأن يوافق المؤتمر، خلال دورته الثامنة والعشرين، على توسيع نطاق اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتصبح اختصاصات "هيئة موارد وراثية للأغذية والزراعة". ووافق المجلس على أن تقوم مجموعات عمل قطاعية بمعاونة الهيئة الموسعة في عملها، على أن تتسم هذه المجموعات بالتوازن الجغرافي الملائم، في مجالات الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرارية والسمكية. وأشار بضرورة تنفيذ هذه العملية تباعا خطوة بخطوة. وفي حالة عجم التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن طبيعة وتشكيلة مجموعات العمل للقيام بالأعمال التحضيرية للهيئة الموسعة، وبالنظر لما يرتبط بذلك من تبعات مالية، أحال المجلس المسألة الى المؤتمر. وفي هذا السياق، رحب المجلس بالعرض المقدم بتوفير دعم من خارج الميزانية.